

بعد صدور أمر دولي بالقبض عليها من محكمة بنر مراد راييس الأمن المغربي يلقي القبض على مسؤولة وكالة "سمسار" العقارية

مراد :المصدر
محامد
2006-11-27

أفادت مصادر قضائية مطلعة لـ"الخبر" أن المتهمه كانت تقيم بمدينة الدار البيضاء المغربية، ويأتي قرار توقيف السيدة "س.ف" إثر صدور أمر دولي بالقبض عليها من طرف وكيل الجمهورية لدى محكمة بنر مراد راييس خلال شهر سبتمبر الماضي، وقد تم إخطار مكتب الشرطة الدولية بالجزائر بهذا الأمر والذي نشر بيان بحث عن هذه السيدة.

وقد أخطرت السلطات القضائية المغربية نظيرتها في الجزائر بأمر التوقيف وطالبت بمعلومات والتأكيد عما إذا كان الأمر يتعلق بالشخص الموقوف، وهو ما استجابت له السلطات القضائية الجزائرية، ليتأكد بعد ذلك بأن الأمر يتعلق فعلا بالمرقية العقارية "سمسار" والتي سيتم تسليمها للجزائر خلال الأيام القليلة القادمة وذلك بعد صدور أمر قضائي مغربي.

وتعود تفاصيل القضية إلى عام 1998 حين اتفقت مديرة الوكالة العقارية "سمسار" مع المجلس الشعبي البلدي لبئر مراد راييس على إنجاز مشروع سكني يتكون من 148 مسكن بحي تيقصرين الواقع ببلدية بنر مراد راييس بالعاصمة، واتفق على أن تقدم البلدية قطعة أرض في مرحلة أولى لإنجاز 90 مسكنا و16 محلا تجاريا، كما أسندت عملية البيع للوكالة التي تديرها المدعوة "س.ف"، وقامت الوكالة بإنجاز 45 محلا، فيما ظلت الـ45 شقة المتبقية حبرا على ورق، غير أن المعنية واصلت بيع هذه الشقق الوهمية، حيث تزايد عليها الطلب بسبب السعر المغري الذي عرضت به، وتم تحرير قرارات استفادة مقابل دفع الضحايا للمبلغ المطلوب سواء عن طريق حساب الوكالة أو تقديم المبلغ نقدا لصاحبيتها مقابل الحصول على وصل استلام، مما سمح للمتهمه في القضية بجمع مبلغ مالي معتبر، لأن المعنية قامت ببيع الشقة الواحدة لأكثر من شخص، حيث تم الوقوف على هذا بعد التحقيق، وبعد جمع قيمة مالية ضخمة اختفت السيدة عن الأنظار، تاركة مئات الضحايا وراءها، وبلغ القسط الذي دفعه كل مستفيد 800 ألف دينار. ومن المنتظر أن تكشف المحاكمة المبرمجة بداية شهر سبتمبر المقبل، الكثير من الخيوط، من بينها خبايا الاتفاق الموقع بين المتهمه والمجلس الشعبي البلدي لبئر مراد راييس، حيث كشفت مصادرنا، أن مسؤول مصلحة التعمير والبناء أكد خلال الاستماع إليه كشاهد في القضية، أن القرارات الصادرة بشأن هذا الاتفاق لم تصدر من المصلحة التي يترأسها، بالرغم من أنها الطرف القانوني المخول بإصدار كل الوثائق الإدارية لمثل هذه المشاريع.

وقد ظلت المتهمه في حالة فرار منذ بداية أطوار التحقيق، مما دفع بقاضي التحقيق إلى إصدار أمر بالقبض الدولي ضد مديرة الوكالة، التي تأكد فرارها إلى الخارج قبل أن يتم إيداع شكوى من قبل الضحايا، مما جعل القبض عليها مستحيلا قبل إصدار أمر دولي. تجدر الإشارة إلى أن 68 ضحية تأسسوا كطرف مدني في هذه القضية.